حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية
ISSN: 1112-7880 EISSN: 2602-5361
المجلد 19/العدد 1 (جوان 2025)، ص287- 307

مسارات تقويم البحث اللساني العربي من الجانب الاصطلاحي

the paths of evaluating Arabic linguistic research from the terminological aspect

عبد الرحمان بوزنون*[1]

[1] جامعة امحمد بوقرة - بومرداس(الجزائر)، a.bouzennoune@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإيداع: 2025/02/16 تاريخ القبول: 2025/05/21 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص :

تشغل المصطلحات العلمية منزلة راقية ومكانة بالغة الأهمية لأجل ما تكفله من ضبط المفاهيم وتوحيد لغة الدراسة والبحث، وسعيا للإسهام في إزالة العوائق والعقبات في ضبط المصطلح اللساني عالجت إشكالية رئيسة فحواها: ما هي الخطوات والآليات الممكنة لترقية الجانب الاصطلاحي في الكتابة اللسانية العربية؟

ويهدف البحث لوضع المسارات الموصلة لحسن صياغة المصطلح ودقة ضبطه قصد بناء قطاع معرفي متكامل وناجع، والخلوص من الفوضى والعبثية الاصطلاحية، واستعنت بالمنهج الوصفي التحليلي لبلوغ نتائج فعلية لعل أهمها ضرورة تصحيح النظرة تجاه التراث العربي وجعله رافدا رئيسا في الاصطلاح، وكذا العمل على وضع ضوابط وقيود للجوء للترجمة أو التعريب في وضع المصطلح.

كلمات مفتاحية: *المصطلح اللساني، الاصطلاح اللغوي، فوضى المصطلح، تعريب اللسانيات، اللسانيات العربية .*

Abstract:

Scientific terminology occupies a high status, and with the aim of contributing to removing obstacles and obstacles to the control of linguistic terminology, it addressed a main problem whose content is: What are the possible steps and mechanisms to improve the terminological aspect in Arabic linguistic writing?

The research aims to establish paths that lead to the correct formulation of the term and the correctness of its control in order to build an integrated and efficient knowledge sector, He used the descriptive and analytical approach to achieve concrete results, perhaps the most important of which is the need to correct the view

***Keywords**: Linguistic terminology; linguistic convention; term chaos; Arabization of linguistics; Arabic linguistics.*

* المؤلف المرسل: عبد الرحمان بوزنون، الإيميل : a.bouzennoune@univ-boumerdes.dz

– مقدمة:

في مختلف الفنون والعلوم نجد للمصطلحات والألقاب العلمية منزلة راقية ومكانة بالغة الأهمية في أولويات تلك العلوم، وذلك لما يكفله المصطلح من ضبط المفاهيم وتوحيد لغة الدراسة والبحث وتثمين الجهود والإسهامات المبذولة في تلك العلوم ضمن إطار محدد مضبوط. والمتابع للجهود والمساعي المبذولة لضبط المصطلحات اللغوية في الدرس اللساني العربي يلحظ بعض الاختلافات في الوضع وكثرة التعدد في مقابلة المصطلحات الغربية، ولعل ذلك حدث نتيجة لعدة عوامل وأسباب من أبرزها الاتكال والاعتماد على النظريات الغربية، والمنتج اللساني المستورد بغض النظر عن خصائص اللغة وظروف النشأة وتلاؤم البيئة بين الناقل والمنقول.

ولأن دقة صياغة المصطلح وحسن ضبطه تسهم بشكل فعال في بناء قطاع معرفي متكامل وناجع فقد ارتأيت معالجة إشكالية رئيسة فحواها ما هي الخطوات والمسارات الممكنة لترقية الجانب الاصطلاحي في الكتابة اللسانية العربية، وعلاج العوائق والإشكالات الواردة فيها، واستعنت بالمنهج الوصفي التحليلي قصد الوصول للنتائج المرجوة، والتي كان أبرزها ضرورة تصحيح النظرة تجاه مخرجات التراث العربي وجعله رافدا رئيسا في الاصطلاح، وكذا العمل على وضع ضوابط وقيود للاستعانة بالترجمة أو التعليم في هذا الباب وذلك ضمن ثلاثة محاور عامة أولها أهمية المصطلح وعوامل نجاعته، والمحور الثاني: واقع المصطلح اللساني العربي ومسارات إصلاحه، والمحو ر الثالث: أثر الترجمة في قضية المصطلح وآليات ترقيتها.

وبتعد النظريات اللسانية أحد أهم أسس البحث اللغوي عند الدارسين في مختلف اللغات، وهذه النظريات تسعى إلى جمع وربط أكبر قدر ممكن من الظواهر اللغوية الملاحظة بقوانين محددة تكوّن مجموعة متسقة فيما بينها، يحكمها في مجموعها مبدأ عام يعرف بمبدأ التفسير، ويمكن النظر إليها وتمثلها في صورة مجموعة من المفاهيم والمسلمات التي نستطيع من خلالها استنتاج النتائج التفسيرية المتعلقة بتلك النظرية، ذلك أن مختلف المفاهيم اللسانية لنظرية ما إنما تعرف انطلاقا من مفاهيم أساس يمكن عدها أولية.

والشيء الملاحظ في اللسانيات العربية عموما أنها في تكوينها وهيئتها متصلة أساسا بظاهرة الانفتاح المعرفي والثقافي والعلمي الذي عاشه العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع

عشر ميلادي تجاه النشاط الفكري والبحث اللغوي الذي شهده الغرب في تلك الفترة، وهذا من خلال الدارسين والباحثين العرب وخصوصا المصريين الذين درسوا في الجامعات الأوروبية المختلفة، أو درسوا على يد المستشرقين الذين انتدبتهم بعض الجامعات العربية للتدريس بمعاهدها[1]، ويلحق بهؤلاء بعض اللسانيين الذين تلقوا هذا العلم من كتب الغربيين أو من مقالاتهم الأصلية منها أو المترجمة.

سعيا لاستكشاف أغوار اللسانيات العربية وإدراك واقعها وتقديم ما يمكن اقتراحه قصد ترقية هذا العلم وتحقيق المبتغى المقصود منه والأهداف المرجوة من البحث فيه عزمت بحول الله وعونه على دراسة جانب مهم وركن أساس في أي علم من العلوم، ألا وهو المصطلح اللساني الموظف عند الدارسين العرب، والألقاب المسخرة لديهم لكل مبحث من مباحثه.

1 أهمية المصطلح وعوامل نجاعته:

لم ينل المصطلح اللساني الاهتمام البالغ والعناية الأكيدة في مختلف العلوم إلا لكون المصطلحات لغة تواصلية تفاهمية لا غنى لأي علم عن ضبطها، ولا مناص لأي دارس عن إدراكها والإحاطة بمدلولاتها إن أراد الولوج لعلم ما والبحث في مضامينه[2]، وهذا ما أشار إليه العلامة ابن حزم الأندلسي في قوله :" **لابدّ لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصّون بها للتّعبير عن مراداتهم وليختصروا بها معاني كثيرة**"[3].

كما تنبع أهمية دراسة المصطلحات اللسانية العربية وبحث إشكالاتها ووسائل ترقيتها في أن هذه المصطلحات دليل ما عاشته تلك العلوم في مسيرتها من أخطاء وتصويبات وعثرات وتحسينات واستدراكات وتكميلات، فتاريخ المصطلح بحق هو تاريخ ذلك العلم ومرآته، وبقدر ما يرتقي مسار وضع المصطلحات ويهتم به الباحثون في ذلك العلم بقدر ما تتحقق وتتسامى خطوات ارتقائه واكتماله، وتجني تلك الأبحاث ثمارها وتحقق غاياتها العلمية والعملية.

ولا يمكن تحقيق المبتغى من هذا البحث دون تقديم نبذة تعريفية حول مفهوم المصطلح وحده المعرفي يكشف ماهيته ومدلوله، فمن ذلك تعريف الشريف الجرجاني للمصطلح بقوله: "الاصطلاح عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"[4].

كما عرف علي القاسمي المصطلح بأنّه:" كلّ وحدة لغويّة دالّة، مؤلّفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعدّدة (مصطلح مركّب)، وتُسمي مفهوما محدّدا بشكل وحيد الوجهة داخل

ميدان ما"[5]، في حين حده كريم زكي بقوله:" نمط تعبيري خاص بلغة ما ، يتميز بالثبات ، ويتكون من كلمة أو أكثر ، تحولت عن معناها الحرفي إلى معنى يغايره اصطلحت عليه الجماعة اللغويّة"[6].

ومن خلال هذه التعاريف وغيرها من الحدود الموضوعة لهذا الركن الأساس في أي علم تتضح أبرز ميزات المصطلح المستقيم والناجع من مثل الدلالة اللغوية الصحيحة، وجانب الوضوح وعدم اللبس، والتعبير الدقيق عن خصوصيات وميزات المفهوم المقصود، وتفرد كل مفهوم باصطلاح مستقل لا يشاركه فيلتبس الأمر على متلقي هذا المصطلح، وقد ينجم عنه تداخله مع فنون أخرى.

ولعل هذا المحذور من حصول اللبس والغموض في اصطلاح ما نتيجة وقوع التعدد والترادف بورود أكثر من مصطلح قصد الدلالة على شيء واحد هو ما جعل كثيرا من الباحثين ينبهون على ضرورة تجنب هذا الخلل، ومن هؤلاء علي القاسمي الذي علق صفة المصطلح الجيد بتوفر شرطين هما:" تمثيل كل مفهوم بمصطلح مستقل، وعدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد"[7].

والشرط الأخير في كلام الإمام القاسمي صريح الإشارة إلى أن من معالم الاستقامة وشروط النجاعة في باب الاصطلاح هو توافق الباحثين على مصطلح واحد واجتماعهم على إطلاق لقب موحد بنظرة متوافقة على مضمون معين، وإذا أهمل هذا الجانب ولم يراعه المشتغلون بوضع المصطلحات، واستبدلوا التنوع والتعدد بالضبط الموحد المتوافق فإن ذلك منذر بحدوث أزمة اصطلاحية تترك آثارا سلبية في التقنين وشرخا عميقا في التطبيق.

وليس الاهتمام بتوحيد المصطلح اللغوي وليد البحث الأكاديمي المعاصر، بل إن هذا الحرص على توحيد الجهود في ضبط المصطلحات موجود عند العلماء المتقدمين من هذه الأمة، ومن أمثلة ذلك ما ورد من انتقاد بعض علماء اللغة للإمام قدامة بن جعفر الذي اختار التعبير عن صورة الطباق بالتكافؤ، وذلك حين قال:" فقوله: حلو ومر: تكافُؤ"[8].

فهذا الصنيع من أبي الفرج قدامة بن جعفر وخروجه عن سبيل أهل العربية وما قرروه من مصطلح الطباق لم يرتضه بعض أئمة العربية، ومن هؤلاء أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر الذي قال عندما بلغه هذا التوظيف لمصطلح التكافؤ:" من هذا الذي يقول هذا؟ فقيل له:" قدامة بن جعفر وغيره"، فقال الأخفش الأصغر:" هذا يا بُنَيَّ هو "التّجنيس"،

ومَن زَعَم أنّه "طباق" فقد ادَّعى خِلافاً على الخليل والأصمعيّ"، فلما قيل له: "أوكانا يعرِفان هذا؟"، قال:" سبحان الله!، وهل غيرهما مِن عِلمِ الشّعر وتمييز خبيثه من طيّبه؟"[9].

ونظير ذلك أيضا ما ذكره العلامة الآمدي الذي علق على اختيار قدامة بن جعفر هذا فقال:" ما علِمتُ أنّ أحداً فَعلَ هذا غير أبي الفرج، فإنّه وإن كان هذا اللّقب يَصحُّ لموافقته معنى الملقّبات، وكانت الألفاظ غير محظورة، فإنّي لم أكُن أحبُّ له أن يُخالِف مَن تَقدَّمه، مثل أبي العبّاس عبد الله بن المعتزّ وغيره ممّن تكلَّم في هذه الأنواع وأَلَّف فيها، إذ قد سبقوه إلى اللّقب، وكَفَوه المَؤونة"[10].

وإذا أمعنا النظر في المصطلح اللساني بصورة أدق فإننا نجده ذا خصوصية أشد في هذه الناحية، وذلك لارتباطه الأكيد بتعدد المناهج وتنوع القراءات وتغاير النظريات واختلاف الترجمات والتطور التاريخي والمعرفي للمفاهيم، فكل هذه المعطيات وغيرها أدت إلى تحميل المفهوم الواحد تعابير متعددة، وتلقيه لمصطلحات وحمولات دلالية ومعرفية متجددة ومتباينة.

2. واقع المصطلح اللساني العربي ومسارات إصلاحه:

لعل الخصوصية التي يحظى بها المصطلح اللساني هي التي أدت إلى طرح مصطلحات متعددة ومتغيرة من رواد البحث اللساني العربي، فتجد للمفهوم الواحد عدة مصطلحات كل واحد من هذه الألقاب مغاير للبقية معنى ودلالة، حتى أن بعض المفاهيم وصل بها الحال إلى تجاوز الأربعين مصطلحا، وهذا ما أحدث كثيرا من الجدل وتجاذب الآراء في تحرير وضبط المصطلحات اللسانية، وفتح أبواب الانتقادات والاعتراضات على مصراعيها حتى شكلت الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث اللغوية.

وإن الأمثلة الدالة على هذا الاضطراب والتذبذب في وضع المصطلحات اللسانية عند الباحثين العرب كثيرة مشتهرة لا يعسر إيجادها والعثور عليها، ومن ذلك مصطلح linguistic فقد أشار الباحثون إلى وجود ثلاثة وعشرين مصطلحا مقابلا له عند اللسانيين العرب، ومن بينها مصطلحات اللسانيات والألسنية وعلم اللغة وعلم اللسان واللغويات وعلم اللغة العام وغير ذلك من الألقاب والمصطلحات[11].

ومن هذا القبيل أيضا مصطلح phonology فقد ترجمه بعض اللسانيين إلى علم الفونيمات، وآخرون إلى علم الأصوات اللغوية الوظيفي، وكذا ترجم إلى علم وظائف الأصوات، كما لقب

كذلك بالصوتمية، والصونولوجي، والصوتولوجيا، وعلم التشكيل الصوتي، في حين عربه بعض اللغويين إلى الفونولوجيا إضافة إلى مصطلحات أخرى متعددة[12].

ومن أمثلة هذا الجانب أيضا مصطلح stylistique، إذ يقال **الأسلوبية، علم الأسلوب، الأسلوبيات، علم اللغة الأسلوبي ،التحليل الأسلوبي**.

ومن خلال هذه التمثيلات الموسعة والنماذج المقدمة فإن الباحث مدعو لتتبع الأسباب والعوامل التي جعلت المصطلح اللساني العربي يلج في هذه الأزمة ويغوص في هذا الاختلاف، ومن بين ما لاح لي من هذه العوامل ما يلي:

تعدد واضعي المصطلحات بإديولوجياتهم المتنوعة وثقافاتهم المتغايرة وبيئاتهم الفكرية والمعرفية المتباينة التي بعث فيها هذا المصطلح أو ذاك.

تعدد المدارس اللغوية واختلاف المناهج والنظريات اللسانية وتباين الاتجاهات الفكرية والأدبية سواء كان ذلك في المدارس الغربية الأصيلة، أو في الاتجاهات العربية المشتغلة على هذه النظريات الغربية.

غياب التنسيق وندرة محاولات التوفيق بين رؤى اللغويين العرب وبين أبحاث المترجمين المشتغلين على نقل وتأسيس المصطلحات اللسانية واستخدامها في مختلف الحقول المعرفية، وهذا ما يصعب إرساء أسس وقواعد واضحة لوضع المصطلح اللساني العربي المبني على توحيد مفهوم النظرية اللسانية العربية وضبط مدلولاتها[13].

ظاهرة التعقيد والغموض التي كانت تلف وضع بعض المصطلحات بصورة غامضة ومعقدة تجعل من الصعب إدراك مدلولاتها واستيعاب مفاهيمها، وهذا ما نبه عليه بجلاء ووضوح الباحث شكري عياد حين قال: **"إن مستخدم هذه الكلمات النقدية الغامضة يصبح أحيانا مسخا، وفي أحيان أخرى يرى الغموض الذي يصيب هذه الكلمات هو غموض متعمد يقصد منه الاستعلاء الثقافي، فيظل مستخدمها متأرجِحا بين موقعين، فلا هو ظل على ثقافته، ولا أصبح الآخر"**[14].

ومن أسباب هذا التعدد الظاهر والتنوع البين في المصطلح اللساني العربي هو سعي بعض الباحثين للاستنساخ المطلق والنقل المطابق للنظريات والمناهج الغربية إلى اللسانيات العربية عبر أساليب الاستنساخ المعهودة [15]، وذلك تأثرا بما كان يعيشه الفكر العربي في تلك

الحقبة الزمنية مطلع العصر الحديث، والذي كان في غالبه يعيش صورا ظاهرة من التبعية الفكرية للثقافة الغربية أدت بكثير من الباحثين العرب إلى استيراد النظريات والمفاهيم اللسانية بصيغ جاهزة وقوالب مهيأة، من غير نظر في تشابه وتوافق تلك البيئة الغربية مع لغتنا العربية وبيئتها الأصيلة، ومن غير مواكبة وإدراك لمراحل الحركة اللسانية وأصناف الحقول المعرفية في كلتا الثقافتين[16].

وفي هذا الاقتباس الحرفي للمصطلح الغربي تغافل ظاهر عن انتماء المصطلح إلى منظومة فكرية وفلسفية ومحيط معرفي ينشأ فيه، ويكتسب منه خصوصياته وسماته، وتتصل فيه وحداته المشكلة له مع النظريات والمناهج المحيطة به، فلا يمكن إسقاطه بصورة مباشرة على بيئة لغوية وفكرية مغايرة له، وفي ذلك يقول حسين علي:" **الأفكار والمصطلحات النقدية والأدبية غير الموجودة في تراثنا القديم والواردة من الخارج قد لا تصلح . في أغلبها . لبيئتنا العربية والإسلامية لأنّها ترتد إلى جذور إغريقية وثنية، تتمرد على صورة الإله في تراثها، وتراه يحد من انطلاقة الإنسان، وتفترض صراعًا أو تعارضًا بين الإله والإنسان**"[17].

وعطفا على هذا التحليل والبيان لعلل هذا التغاير والاختلاف الذي تعيشه الكتابة اللسانية العربية بصورة عامة، كان لزاما على الباحثين السعي لمعالجة تداعيات هذا الواقع الإشكالي واقتراح الحلول الممكنة والخطوات المطلوبة لتجاوز هذا الظرف العلمي العصيب، ولأن جهود هذه الدراسة تركز على جانب محدد من قضايا البحث اللساني، فقد انصب الجهد فيها على حصر المشكلات الحاصلة في ضبط المصطلح، واقتراح الحلول الممكنة لحسن وضعه قصد الرقي بالكتابة اللسانية العربية إلى مصاف الكتابات المكتملة والمنتظمة بمناهجها وآلياتها، والمتأصلة بمباحثها ومصطلحاتها.

فأما الجانب الأول من خطوات الإصلاح وبوادر الارتقاء بالبحث اللساني العربي فهو الاهتمام بالمخزون الثري والكم الهائل من المصطلحات اللغوية التراثية العريقة المبثوثة في مختلف التآليف والمصنفات العربية، والنابعة من صميم الحضارة العربية وروح الفكر الإسلامي، وتتوزع على مختلف المجالات اللسانية العربية، وتتميز بخدمة العلماء لها، واشتغالهم بأمثلتها، وعنايتهم بتأصيلها وبيان فروعها ونظائرها.

فهذا الخير العميم من المصطلحات التراثية الناضجة والأصيلة حري بالباحثين والدارسين المعاصرين أن يبذلوا جهودا مضاعفة في استكشافها، والنظر في تطبيقاتها اللغوية ونظائرها وأمثلتها الحديثة، عوض الإعراض عن هذا الزخم الفكري واللغوي العميق واللجوء لمصطلحات حادثة بديلا عنه[18]، مبنية على تراجم وتعريبات لمصطلحات غربية الهوى، وغريبة عن اللغة في غالب أحوالها.

ومما يحفز أكثر على الاستئناس بالمصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة واعتماد ما انبثق عن جهود الأوائل من اصطلاحات وألقاب، هو ملاحظتنا لنجاعة الدرس التراثي والجهود اللغوية القديمة في فهم الخطاب العربي عموما بمختلف أصنافه وصيغه وعلى رأس ذلك النصوص المقدسة من القرآن الكريم والسنة الشريفة، وكذا قدرة البحث اللغوي القديم على تحديد المستويات الدلالية والنحوية والصرفية والصوتية وغيرها من الجوانب بما يثبت لكل منصف صلاحية الدرس القديم لتحليل الكلام العربي وكونه منهجا لسانيا متكاملا وناجعا يتفوق على اللسانيات الغربية التي يصعب من خلالها تحليل النصوص العربية ويعسر إدراك جماليات الكلام ودلالاته بواسطتها.

ومن الأمثلة الموضحة لهذا التأصيل والمدللة على أهمية هذه الخطوة وأثرها البارز في توحيد الجهود اللسانية مصطلح ,intertextuality فإذا تأملنا أعمال اللسانيين المعاصرين لا نجد توافقا على ترجمة موحدة لهذا المصطلح، فقد ترجمه بعضهم بالنصوصية والبعض الآخر بالتناص وآخرون ترجموه ظاهريا بتداخل النصوص، وتعانق النصوص، وغير ذلك من المصطلحات، غير أن إعمالنا للمقترح المقدم يظهر لنا وجود هذه الظاهرة اللغوية في التراث اللساني العربي وأنها قد أشبعت تحليلا وتمثيلا تحت مصطلحات مقابلة لأحوالها اللغوية والسياقية من مثل التضمين والاقتباس والسرقات الأدبية.

ومن نماذج ذلك أيضا مصطلح المورفولوجيا بدل علم الصرف، ومصطلح تحولات الضمائر الشخصية بدل الالتفات، وغير ذلك من المصطلحات والتقسيمات الحديثة التي كفي فيها الباحثون المؤنة، وسبقهم المتقدمون إلى تقريرها وضبط حدودها ومسائلها.

ولأجل التوظيف المثالي لهذه الخطوة لابد من تضافر جهود الباحثين لتتبع ومراجعة سائر المصطلحات الحديثة، ومحاولة إدراجها ضمن سياقاتها العلمية الملائمة لها ضمن علوم

العربية، ومن ثم استقراء وتقصي إسهامات اللغويين في التراث العربي بمختلف مراحله، ليعقبه انتقاء واصطفاء أجود المصطلحات وأنسبها للاستعمال الحديث والبحوث اللسانية المعاصرة، ولا إشكال ولا غضاضة حينذاك في انتقاء مصطلحين اثنين أو عدة مصطلحات في مقابل مصطلح غربي واحد في حال ما كان كل واحد منها مرتبطا بجانب جزئي مشمول في المصطلح الغربي، ذلك أن المصطلح الغربي قد يكون واسعا يشير لعدة قضايا كل واحد منها له مصطلحه العربي التراثي، فلا حرج أن يقابل كل جانب في هذا المصطلح الغربي بالمصطلح التراثي المناسب له .

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الباب بعد هذه التمثيلات الموسعة هو أن المبالغة في الانزعاج والقلق من هذا الصنف من تعدد الاصطلاح لا داعي له لرجوع ذلك إلى سلاسة التصريف في العربية وميزة الاشتقاق في هذه اللغة، فهذا لا يعد تعارضا في الحقيقة.

والذي يستحق المتابعة والاهتمام في نظري هو حصول هذه الكثرة من المترادفات للمصطلح الواحد بألفاظ متباينة أو متعارضة سواء كان ذلك تراثيا أو عبر الترجمة أو التعريب أو النحت، إذ يؤدي ذلك غالبا إلى الوقوع في الارتباك واللبس، والقصور في تحديد المفاهيم وضبطها، خاصة لدى غير المتخصصين، بخلاف الوضوح والخلوص من اللبس والاختلاط والتي هي صفات مطلوبة في المصطلح، وتفضي إلى حسن تحديد المدلول ودقة ضبطه.

3. أثر الترجمة في قضية المصطلح وآليات ترقيتها:

من الجوانب التي لابد من الانتباه لها لعلاج إشكاليات المصطلح في اللسانيات العربية المعاصرة هو ما يحصل في سائر العلوم والفنون من تداخل وتلاقح وتبادل بين الثقافات المختلفة والشعوب والأعراق المتعددة، والانتفاع من إسهامات سائر الأمم في المعارف والنظريات المختلفة قصد إنشاء معرفة إنسانية متكاملة وبعثها انطلاقا من كون الحكمة ضالة المؤمن، يتتبعها ويقتفي آثارها حيثما لاحت له وتجلت أمامه[19].

وإذا تقرر ذلك فإن هذا التبادل المعرفي والجسر الثقافي كثيرا ما يعيقه ويحول دون تحصيله تغاير لغة الإنتاج العلمي وعدم القدرة على فهم الخطاب المستعمل، وهذا ما يحتم على الطرف المستفيد الاستعانة بوسيلة الترجمة للقدرة على فهم تلك الجهود العلمية، وإدراك النظريات المنبثقة عنها والمناهج المتبعة خلالها.

وتلك في الحقيقة هي الوظيفة الأساس والهدف الرئيس لعملية الترجمة التي تسعى لجعل اللغة الثانية عوضا وبديلا عن اللغة الأولى في إدراك قضايا ومفاهيم معينة[20]، وفي حال عجز الترجمة عن كفاية المطلع عليها من العودة للغة الخطاب الأول فلا يصح عدها ترجمة، ولا يستقيم وصفها بهذا المصطلح أصلا، وإلى هذا أشار علي القاسمي في تعريفه للترجمة بقوله:" **الترجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"**[21].

فهذا التعريف ظاهر الدلالة على أن الترجمة تتقصد معنى الكلام ومدلوله ولا تركز على حرفية اللفظ وظاهريته، وهذا المعنى ينسحب على ترجمة العلوم والمعارف عموما والدرس اللغوي على وجه الخصوص.

وإدراكا لأهمية هذه العملية ونظرا لدورها البالغ في علاج الواقع الذي تعيشه الكتابة اللسانية العربية فقد كان لزاما على الدارسين والباحثين الاعتناء بقضية ترجمة البحوث اللسانية وتسليط الأضواء على أحوال المترجمين وملابسات هذا النقل المعرفي للنظريات الغربية إلى الدرس اللغوي العربي، وذلك رغبة في تثمين الجوانب الإيجابية والأساليب الصحيحة والناجعة، وتجنب الأخطاء الحاصلة والهفوات المسجلة وتجاوز كافة العوائق التي ظهرت آثارها السلبية وأضرت بالبحث اللساني أيما ضرر.

ومن بين أولى الشروط والأسس التي ينبغي توفرها في المترجم للمحتوى اللساني أن يكون ذا معرفة واسعة وتمكن جيد في اللغتين اللتين يمارس عملية النقل الفكري والتحويل العلمي بينهما، كما ينبغي على المترجم أن يتمتع بمعرفة واسعة بالمجال الذي يحوم حوله العمل المترجم، خصوصا فيما تعلق بأمور التقنين والتقعيد لعلم معين كما هو الأمر في باب المصطلحات اللسانية.

وفي هذا الحيز بالذات فإن على المترجم للمصطلح اللساني أن يكون مدركا للطبيعة الأصلية للمصطلح، وأن يفهم مختلف الدلالات المنبثقة عنه، ويعرف طريقة تشكله ومراحل نشأته وما طرأ عليه من تغيرات، كما ينبغي عليه في نفس الوقت استيفاء هذه الشروط في المصطلح العربي الذي اختاره مقابلا لهذا المفهوم المعرفي الغربي، وأن يضبطه وفق خصائص الصياغة العربية، وطبقا للحقول المعرفية والدلالات التي تطبع هذا المصطلح المنتقى.

كما أنه لابد للمطالع جهود الغربيين في ميدان اللسانيات أن يحسن الاستفادة من هذا الإنتاج الفكري الغربي ويعيد صياغته في سياقه العربي والإسلامي، ويعيد تهذيبه حتى يكون ملائما لواقعنا اللساني وقيمنا الفكرية، تفاديا وتجنبا لما يتعارض مع القواعد والأسس اللغوية العربية، وتحرزا من وأد ميزة الإبداع في فكر الباحث العربي وجعله مجرد مقلد متكل على أفكار الآخرين، ومتلقفا متلهفا للنظريات الغربية والأفكار الأجنبية، مطبقا لها بصورة حرفية على نصوصنا الأدبية من غير تمحيص ولا غربلة لمضامينها ولوازمها وخلفياتها الفكرية والثقافية، ومن غير نظر في احترامها ما بين الحضارات من اختلاف وتنوع، ومجانبتها للوقوع في مصادمات حضارية ومحاذير ثقافية وفكرية بينها، وسعيها للحفاظ على الخصوصيات الثقافية والمزايا الحضارية التي تختص بها أمتنا قصد حمايتها من الذوبان والانصهار.

4. عوامل اختلاف تراجم المصطلح الغربي:

عند المقابلة بين الشروط النظرية لاستقامة الترجمة وبين واقع الأعمال المترجمة في ميدان اللسانيات وبالخصوص موضوع ترجمة المصطلحات اللسانية نجد تباينا شديدا واختلافا رهيبا في ترجمة المصطلحات النظريات الغربية بين المشتغلين على هذا النقل المعرفي، وقد أرجع الباحثون هذا التغاير والتعارض بين مترجمي المصطلحات إلى عوامل عديدة نذكر منها ما يلي[22]:

1) الإشكالية الأصلية التي يعيشها المصطلح الغربي اللساني، والمترتبة عن تعدد المناهج واختلاف التيارات، وتباينها على مستوى المفاهيم والنظريات، وهذا ما تسبب في ظهور تعريفات غربية عديدة للمصطلح الواحد، كما أنه بناء على اختلاف الشروح والتوضيحات لمدلول المصطلح في الثقافة الغربية فإن ترجمة هذا المصطلح الواحد ستتبع حتما أحد هذه الشروح الغربية، ونظرا لسعة اللغة العربية وثراء مفرداتها فإن المترجم سيسعى لانتقاء أنسب في الألقاب للمفهوم الذي تلقاه أو ارتضاه من بين التعاريف الأصلية، فيحصل الاختلاف والتعدد في اللسانيات العربية تبعا لهذا الواقع المختلف في الأصل.

2) التسرع الحاصل في الترجمة لدى بعض الباحثين نتيجة ضغط الانفجار المعرفي والتحدي الحضاري الذي تعيشه الثقافات واللغات المعاصرة، إضافة إلى النظريات والابتكارات والاكتشافات التي تشهدها العلوم الأخرى، فهذا الضغط المعرفي أدى لإحداث ردود فعل

مستعجلة طمعا في مواكبة التطور الحاصل ورغبة في مواكبة المستجدات الحادثة، وهذا ما انجر عنه وقوع أخطاء وهفوات في ترجمة المصطلحات الحديثة وانتقاء مقابلات مناسبة لها.

3) اختلاف مذاهب المترجمين وتنوع أفكارهم ومشاربهم، وتغاير أفهامهم وتركيبهم النفسي ومزاجهم العقلي، ومستواهم اللغوي في لغة الأم أو اللغة المنقول إليها، لذلك نجد بعض المترجمين يمتاز بالفصاحة والجزالة ويغوص في ترجماته إلى أعماق الألفاظ الفصيحة والأساليب العتيقة، في حين يميل آخرون إلى ترجمة النص وفق اللغة العصرية والاستعمالات الحديثة السائدة، ويقابل الطرفين فريق يميل لتعريب اللفظة الأجنبية وتعديلها وتهذيبها بما يتوافق مع الصيغ العربية محافظا على الأصل الأجنبي لها.

4) العمل الفردي والنزعة الذاتية في ترجمة النصوص والتي تخضع لميول شخصية واختيارات فردية بعيدة عن العمل الجماعي والجهود المعرفية المنسقة، وهذه الذاتية في ترجمة المصطلحات قد ترجع لعدم اقتناع بما سبق الباحثون إلى تقديمه، وربما اتباعا لحظوظ النفس وما يحصل أحيانا من رغبة في الظهور، وحب في التميز والبروز، تؤدي ببعض الباحثين إلى تجاهل جميع المصطلحات المترجمة أو تخطئتها ثم الإتيان بمصطلح جديد زعما منه أن إسهامات المترجمين هي في الأصل ظل للثقافة الأجنبية، فيحاول هو الآخر الإتيان بحلول جديدة أكثر حداثة، مع الحرص على إظهار براءة الاصطفاء وأسبقية الانتقاء، ومن أمثلة ذلك مصطلح phonology ، فرغم تقدم ترجمته من بعض اللسانيين إلى علم الفونيمات، و علم الأصوات الوظيفي والفونولوجيا إلا أننا وجدنا من يسعى لنحت مصطلحات جديدة له كالصوتمية، والصونولوجي، والصوتولوجيا ونحوها .

ومما يتصل بالجانب السابق قلة الاطلاع والتتبع للجهود السابقة في الترجمة، ويتجلى ذلك في عدم إشارة بعض المترجمين لجهود السابقين وتجاهل الأعمال المقدمة قبلهم، وقد لا ينبع ذلك من عدم الاطلاع وإنما لهوس الذاتية التي سبق التنبيه عليها، وفي كلتا الحالتين فإن هذا الإلغاء للجهود المتقدمة أدى بالانقطاع وعدم الاستمرارية وأخلّ بما عرفت به العلوم من تاريخية الأفكار وتطورها والبناء على مخرجاتها ونتائجها.

5) الاستخدام الشكلي للمصطلحات دون إيضاح لدلالتها أو تقديم شروح لبعض المفاهيم المتصلة بها ولو بصفة هامشية، خصوصا ما كان متعلقا بالآراء الفلسفية والتيارات الإيديولوجية والأنساق الفكرية، وهذا التوظيف الشكلي للمصطلح من غير تحديد لدلالاته

ومفاهيمه أدى لافتقاده لأبرز أساسيات المصطلح، وغياب الصلة بينه وبين منظومة المصطلحات المرتبطة به، إضافة لاقتطاعه من سياقه الثقافي الخاص إلى بيئة غريبة عنه من غير بيان لوجه هذا النقل وعلة ذلك الاقتطاع، وهذا ما أحدث كما كبيرا من الخلط والالتباس، وتسبب في كثير من التطبيقات الخاطئة للمصطلحات والنظريات.

6) صعوبة وحساسية الترجمة في حد ذاتها وارتباطها بعدة جوانب وتعالقات وتباين أحوال المعاني والألفاظ في مختلف اللغات، مما يجعل المترجم في إحراج منهجي ومعرفي لدى محاولته الانتخاب بين المفردات وانتقاء المصطلحات المنسجمة مع المفاهيم المقابلة لها، وهذه المعاناة في تحقيق دقة الاختيار وانتخاب المفردات الذي يعانيه المترجم في مخبره المصطلحاتي وكذا جهده في حسن الإبانة والإقناع لدى نقله المعلومة الاصطلاحية وإيصالها للمتلقين خير برهان وأظهر حجة على جسامة هذه العملية اللسانية المعرفية.

7) ضعف العمل المؤسساتي وغياب الهيئات اللسانية العربية التي يفترض فيها الإشراف على ترجمة المصطلحات الغربية والتفرغ لوضع أسس هذا النقل المعرفي وقواعد الترجمة الاصطلاحية، والقضاء على الفوضى والعبثية والنرجسية من خلال إلزام الدارسين باحترام قواعد البحث وأخلاقياته، أو الحكم بضرورة توحيد مصطلح ما في حال غياب مبرر للمخالفة والتفرد وغير ذلك من القرارات الرسمية التي عرفتها بعض المجالات العلمية عبر التاريخ فأحدثت نهضة وتقدما ملحوظا وفعالا.

ومع الإقرار بوجود بعض الجهود المبذولة في هذا الميدان مثل أعمال مكتب تنسيق التعريب بالرباط والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق المنضويين تحت مظلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألسكو وكذا مجامع اللغة العربية لمختلف البلدان العربية مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع الملك سلمان العلمي للغة العربية، والمجمع الجزائري للغة العربية وكذا جهود المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، إلّا أن المؤسف أن هذه الجهود لم ترق لعلاج أزمة المصطلح ولا نكاد توجد محاولات جادة وشاملة في هذا الميدان، واقتصر الأمر على بعض القرارات والبحوث والملتقيات على المستوى الأكاديمي الجامعي.

وهذا الشغور يستدعي اهتمام المجامع اللغوية بهذه القضية، والعناية القصوى بهذا الجانب المؤثر في اللسانيات العربية من خلال تكفلها بربط التواصل مع اللسانيين الأكفاء المتمكنين من اللغة المترجم عنها للإشراف مع مختصين في الترجمة على ترجمة المصطلحات

الغربية، وكذا أمات الكتب اللسانية الأجنبية، ومن ثم يكون التوافق على مصطلح عربي موحد مكافئ ومطابق للمصطلح الغربي في الدلالة والمفهوم.

5. آليات إنجاح الترجمة الاصطلاحية:

عملا على تجاوز العوائق الحاصلة ورغبة في تقديم بعض الطرائق والسبل لإنجاح الترجمة الاصطلاحية والحصول على أعمال سليمة ومستقيمة فقد قدم المختصون بعض المفاعلات والتوجيهات التي من شأنها إصلاح هذا الواقع المضطرب والحد من فوضى الترجمة الحاصلة، ومن بين أهم هذه الآليات ما يلي[23]:

1) ضرورة العناية باختيار المترجمين المتمكنين في كل من اللغة العربية واللغة الثانية خصوصا في الجانب اللساني منهما، والعمل على ترقية معارفهم ودعم جهودهم وتثمين إنجازاتهم.

2) ينبغي إقامة المؤتمرات والندوات بخصوص قضية المصطلحات اللسانية وسبل ترجمتها وإيلائها اهتماما وعناية مناسبة كما هو الحال بالنسبة للمصطلحات العلمية والتقنية.

3) انتقاء المصطلحات وفق نظام الأولوية وسلم التراتبية بحيث يختار المترجم من منظومته المصطلحية اللفظ الذي تظهر قوته وصلاحيته على نظرائه، فمن ذلك تفضيل اللفظ المختص وتقديمه على اللفظ المشترك، وكذا تجنب تعدد الدلالات في المصطلح الوارد في الحقل الواحد، وتغليب المترجم ما يمليه الخطاب لدى انتقاء المصطلح المقابل.

4) على المترجمين تفضيل الصيغ الواضحة والجزلة، وتفضيل الكلمات المشتهرة المتواترة على الألفاظ الغريبة والمستهجنة والنافرة، وتفضيل الكلمة الدقيقة المباشرة على الكلمة المجملة أو العامة، واختيار الكلمة التي تصلح للاشتقاق على اللفظة التي لا تسمح بالاشتقاق، وتفضيل اللفظة التي يكون جذرها مشيرا إلى المفهوم الأصلي وموحيا إليه بصيغة أوضح، ومراعاة وجود مشاركة أو مناسبة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي المختار وبين المدلول المفاهيمي الذي يراد توظيف ذلك المصطلح له، على أنه عند وجود كلمات مترادفة أو حتى متقاربة في مدلولها فإنه ينبغي تحديد الدلالة العلمية التي تشير إليها كل واحدة منها، مع انتقاء اللفظ العلمي الذي يكون مقابلا لها في حال الخشية من التباس معنى هذا المصطلح العلمي بالمعاني الشائعة لتلك الكلمة.

5) في حالة عدم العثور على ألفاظ تراثية تصلح مقابلا لبعض المباحث اللسانية المعاصرة لا باس من استعانة المترجم بالتعريب عند الحاجة، خاصة إذا كانت تلك المصطلحات ذات صبغة عالمية، أو أنها أسماء علماء وباحثين استعملت بصفة مصطلحات، غير أن هذا التعريب للألفاظ الأجنبية لابد أن تراعى فيه الجوانب الآتية:

6) يرجح ما يسهل نطقه ويتيسر رسمه عند اختلاف منطق الكلمة في اللغة الأجنبية، كما يلزم تغيير شكل اللفظ وصيغته حتى يصير موافقا لصيغ العربية مستساغا لدى أهلها، مع ضبط هذه المصطلحات المعربة بالشكل على وجه الخصوص تيسيرا لدقة نطقها، وحرصا على صحة لفظها وعدم اختلاطها بغيرها، وينبغي إزاء ذلك عد هذا المصطلح المعرب لفظة عربية، تخضع لسائر القواعد اللغوية، فيصح فيه الاشتقاق والنحت، كما تستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق وغير ذلك من القواعد والاستعمالات.

7) الحرص على إنجاز معاجم مفصلة للجهاز الاصطلاحي الشائع، بحيث تجمع هذه المصطلحات ثم تحصر المادة المحصلة لتلك المصطلحات، مع بسط القول في مفاهيم المصطلح الواحد إضافة لتوضيح ترجمته بشكل يغني المتلقي والمستعمل على حد سواء.

8) تحميل الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية مسؤولية إنشاء مراكز عربية مختصة في الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وبالعكس، وذلك للأهمية القصوى لترجمة الكم الهائل من العلوم والنظريات المبثوثة باللغة الأخرى، مما يستدعي اتخاذ قرارات حاسمة والقيام بإجراءات فعلية من قبل الهيئات والإدارات الحكومية العربية قصد تحصيل منافع هذه الترجمة وجني ثمراتها، مع ربط سبل التنسيق والتعاون بين هذه الهيئة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بمهامها مثل الهيئات المماثلة لها في دول أخرى، ومثل مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكذا المجامع اللغوية والعلمية العربية، وسائر نشاطات العلماء والباحثين الأكاديميين والمترجمين وغيرهم ممن لهم اتصال بقضايا المصطلح والترجمة والتعريب.

– خاتمة:

الارتقاء بالمصطلحات اللغوية العربية إلى مصاف مصطلحات العلوم الواضحة المعالم والأسس والمكتملة الأركان والدلالات مرتبط أساسا باتخاذ إجراءات ملموسة وخطوات فعلية

من مختلف الفاعلين في هذا الباب لإزاحة العوائق وتجاوز الحواجز المحدثة للفوضى والضبابية والغموض الذي طغى على كثير من المصطلحات اللسانية، وحال دون الاعتناء اللازم والانصراف الأمثل لهذا العلم، وعكرت الاستفادة المرجوة من مباحثه.

وهذه القيمة العالية والأثر البارز للمصطلح في الميدان اللساني خصوصا يستدعي بذل أقصى الجهود وإيلاء بالغ العناية بالجانب الاصطلاحي قصد تخليصه مما شابه من فوضى واضطراب وسوء توظيف، وهذا عبر مسارات ومسالك متعددة الأشكال متنوعة المظاهر يمكن إجمالها فيما يلي:

– من أهم خطوات إصلاح البحث اللساني العربي الاهتمام بالمخزون اللغوي والزخم الثري من المصطلحات العريقة النابعة من صميم الحضارة العربية وروح الفكر الإسلامي، وبذل الجهود اللازمة في استكشافها، والنظر في تطبيقاتها اللغوية ونظائرها وأمثلتها الحديثة، عوض الإعراض عنها واللجوء لمصطلحات حادثة غربية الهوى، غريبة الفحوى.

– الاعتماد على التراث العربي أحد أهم سبل توحيد المصطلح والخروج من الفوضى والعبثية الحاصلة فيه، وذلك باتخاذه رافدا رئيسا في الاصطلاح، ومصدرا مقدما في انتقاء الألقاب، وهذا لتميز المصطلحات التراثية بخدمة العلماء لها، واشتغالهم بأمثلتها، وعنايتهم بتأصيلها وبيان فروعها ونظائرها، فحري بها أن لا يعدل عنها ولا يتجاوز إلى غيرها ما لم يمنع مانع أو يحول حائل دون ذلك من مثل حداثة المفهوم اللساني، أو طروء تغيرات وتفرعات فيه لا يحتملها المصطلح التراثي.

– المبالغة في الانزعاج والقلق من تعدد المصطلحات التي تعود لجذر واحد أو ذات معان مترادفة لا داعي ولا مبرر له، وذلك لرجوع هذا الأمر إلى سلاسة التصريف في العربية وميزة الاشتقاق في هذه اللغة، فهذا لا يعد تعارضا ولا تناقضا في حقيقته، وإنما يحصل الإشكال في كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد بألفاظ متباينة أو متعارضة، لكونه يؤدي ذلك إلى الوقوع في اللبس، والقصور في تحديد المفاهيم وضبطها.

– لا حرج عند تعذر العثور على مصطلح تراثي مناسب من اللجوء إلى ترجمة المصطلحات الغربية أو تعريبها وفق ضوابط محددة وخطوات منتظمة، يقدم فيها اللفظ الفصيح الشائع القابل للاشتقاق، ويبتعد فيها عن الألفاظ الغريبة والمستهجنة والنافرة والمتداخلة، وتفضل

الكلمة الدقيقة المباشرة القابلة للاشتقاق، والتي يشير جذرها إلى المفهوم الأصلي وتتضح دلالتها عليه بلا لبس ولا خلط.

– الاستعانة بالتعريب في وضع المصطلحات مسلك صائب عند الضرورة والاقتضاء، على أن يراعى في ذلك انتقاء ما يسهل نطقه ويتيسر رسمه، ويغير شكل اللفظ وصيغته حتى يصير موافقا لصيغ العربية مستساغا لدى أهلها، مع ضبط تشكيل هذه المصطلحات المعربة تيسيرا لاستقامة نطقها وعدم اختلاطها بغيرها.

– ينبغي على الهيئات الحكومية دعم الهيئات اللسانية والمجامع اللغوية لإعطاء اهتمام أكبر وعناية قصوى بقضية المصطلح اللساني والترجمة اللغوية، واتخاذ قرارات حاسمة وإجراءات فعلية لدرء العبثية والفوضى البحثية عند اقتضاء الأمر، مع ربط سبل التنسيق والتعاون بين المؤسسات ذات الصلة في مختلف الدول العربية، وكذا سائر العلماء والباحثين وغيرهم ممن لهم اتصال بقضايا المصطلح والترجمة والتعريب، وعقد مؤتمرات وندوات، وإصدار مؤلفات ودوريات مخصصة لنشر تلك المخرجات .

وأحسب أن متابعة هذه المسارات وتطبيق هذه الآليات يكفل للسانيات العربية نهضة وتجديدا تنجلي معه كثير من الإشكالات وتضمحل معه عديد الثغرات والسلبيات التي عطلت حركية البحث اللساني واستهلكت جهد الباحثين واهتمامهم، والحمد لله رب العالمين.

– **الهوامش والإحالات:**

1 ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار الورد الأردنية، عمان، ط:1، سنة: 2013 (ص16)، وسعد عبد العزيز صلوح : في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومناقشات، عالم الكتاب، مصر، د ط، سنة:2004م (ص20).

2 ينظر: أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثّقافية، بغداد، ط: 1، سنة: 1989م (ص 9).

3 التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح: إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت، ط:1،(ص 68).

4 الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، سنة: 1403هـ - 1983م (ص 28).

5 علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، بغداد، د ط، 1985م (ص 15).

6 في كتابه التعبير الاصطلاحي (ص 34)، نقلا من: عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة: 2000م (ص 142).

7 في كتابه: مقدمة في علم المصطلح (ص68).

8 قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح: عبد المنعم الخفّاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت (ص 148).

9 تنظر القصة في: خزانة الأدب وغاية الأرب، لأبي بكر تقيّ الدّين بن عليّ بن حجّة الحمويّ، تح: عصام شقيو، مكتبة الهلال، بيروت، ودار البحار، بيروت، الطّبعة الأخيرة – كذا - 2004م (ج1/ص157) ونهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب النّويريّ، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط: 1، سنة1423ه (ج7/ص98).

10 الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السّيد أحمد صقر، ود. عبد الله المحارب، دار المعارف، الرّياض، ومكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط:1, سنة: 1994م (ج1/ص291).

11 ينظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (ص72).

12 ينظر: جيلالي بن يشو: مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني، مجلة اللغة العربية، الجزائر،2010، العدد24،(ص171).

13 ينظر: عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986(ص18) كتاب قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة (ص324)، وجيلالي بن يشو: مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني (ص 161).

14 ينظر: حسين علي محمد، التحرير الأدبي، مكتبة العبيكان، ط:5، سنة: 1425ه - 2004 (ص 270).

15 ينظر: المرجع نفسه (ص 169).

16 ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج (ص16)

17 ينظر: التحرير الأدبي (ص 270).

18 ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج (ص183).

19 ينظر: عبده عبود، هجرة النصوص، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة: 1995 (ص15).

20 ينظر: أبو يعرب المرزوقي، الترجمة العلمية بما هي ظاهرة اجتماعية وفنية (ص 49).

21 ينظر: بشير العيسوي، الترجمة إلى العربية قضايا وآراء، دار الفكر العربي، مصر، ط: 1، سنة: 1996م.

22 ينظر: حافظ إسماعيلي ووليد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، دار الأمان، الرباط، ط1، سنة:2009 (ص62) وجيلالي بن يشو: مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني (ص 161) وعفيف عبد الرحمن الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديما وحديثا (ص170).

23 ينظر: عبده عبود، هجرة النصوص (ص20) وبشير العيسوي، الترجمة إلى العربية قضايا وآراء (ص104) وعناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية (ص 153).

- قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن عبد الوهاب النّويريّ، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط: 1، سنة: 1423هـ.
- أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ط: 1، سنة: 1989م.
- بشير العيسوي، الترجمة إلى العربية قضايا وآراء، دار الفكر العربي، مصر، ط: 1، سنة: 1996م.
- تقيّ الدّين بن عليّ بن حجّة الحمويّ، خزانة الأدب وغاية الأرب، تح: عصام شقيو، مكتبة الهلال، بيروت، ودار البحار، بيروت، الطّبعة الأخيرة – كذا -، سنة: 2004م.
- جيلالي بن يشو: مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني، مجلة اللغة العربية، الجزائر،2010، العدد24.
- حافظ إسماعيلي ووليد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط، ط1، سنة:2009.
- الحسن بن بشر الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السّيد أحمد صقر، ود. عبد الله المحارب، دار المعارف، الرّياض، ومكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط:1، سنة: 1994م.
- حسين علي محمد، التحرير الأدبي، مكتبة العبيكان، ط:5، سنة: 1425ة - 2004.
- سعد عبد العزيز صلوح : في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومناقشات، عالم الكتاب، مصر، د ط، سنة:2004م.
- الشّريف الجرجانيّ، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، سنة: 1403ة - 1983م .
- عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح: إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت، ط:1.

– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، بغداد، د ط، 1985م.

– عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية نقدية، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة: 2000م.

– قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح: عبد المنعم الخفّاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، دت.

– مصطفى غلفان: اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار الورد الأردنية، عمان، ط:1، سنة: 2013.

– رومنة المصادر العربية:

- Ahmad ibn ‘Abd al-Wahhāb alnnwyrī, nihāyat al-arab fī Funūn al-adab, Dār al-Kutub wa-al-Wathā’iq alqwmyyh, al-Qāhirah, Ṭ : 1, sanat : 1423h.
- Aḥmad Maṭlūb, Mu‘jam al-naqd al-‘Arabī al-qadīm, Dār al-Shu’ūn alththqāfyh al‘āmmh, Baghdād, Ṭ : 1, sanat : 1989m.
- Tqī alddyn ibn ‘lī ibn ḥjjh alḥmwī, Khizānat al-adab wa-ghāyat al-arab, tḥ : ‘Iṣām shqyw, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, wa-Dār al-biḥār, Bayrūt, alṭṭb‘h al-akhīrah – sic-, sanat : 2004m.
- Jīlālī ibn yshw : Mushkilat Iḍṭirāb Dalālat al-muṣṭalaḥ al-lisānī, Majallat al-lughah al-‘Arabīyah, al-Jazā’ir, 2010, al‘dd24.
- Ḥāfiẓ ismyā‘yly wa-Walīd al-‘Anātī, as’ilat al-lughah as’ilat al-lisānīyāt, Dār al-Amān, al-Rabāṭ, Ṭ1, sanat : 2009.
- al-Ḥasan ibn Bishr al-Āmidī, al-Muwāzanah bayna shi‘r Abī Tammām wa-al-Buḥturī, tḥ : alssyd Aḥmad Ṣaqr, Wad. ‘Abd Allāh al-Muḥārib, Dār al-Ma‘ārif, alrryāḍ, wa-Maktabat alkhānjī, al-Qāhirah, Ṭ : 1, sanat : 1994m.
- Sa‘d ‘Abd al-‘Azīz Ṣallūḥ : fī al-lisānīyāt al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah, Dirāsāt wa-munāqashāt, ‘Ālam al-Kitāb, Miṣr, D Ṭ, sanat : 2004m.
- Alshshryf aljrjānī, alt‘ryfāt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ : 1, sanat : 1403h-1983m.

- ‘Abd al-Salām al-Masaddī : al-lisānīyāt wa-ususuhā al-ma‘rifīyah, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, Tūnis, al-Mu’assasah al-Waṭanīyah lil-Kitāb, al-Jazā’ir, 1986.
- ‘Alī ibn Aḥmad ibn Ḥazm al-Andalusī, al-Taqrīb Laḥd al-manṭiq wālmdkhl ilayhi bāl’lfāẓ al-‘āmmīyah wa-al-amthilah al-fiqhīyah, tḥ : Iḥsān ‘Abbās, Maktabat al-ḥayāh, Bayrūt, Ṭ : 1.
- ‘Alī al-Qāsimī, muqaddimah fī ‘ilm al-muṣṭalaḥ, al-Mawsū‘ah al-ṣaghīrah, Baghdād, D Ṭ, 1985m.
- ‘Inād Ghazwān, Aṣdā’ Dirāsāt adabīyah naqdīyah, Manshūrāt attḥād al-Kitāb al-‘Arab, Dimashq, sanat : 2000M.
- Qudāmah ibn Ja‘far, Naqd al-shi‘r, tḥ : D. ‘Abd al-Mun‘im alkhffājy, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, D Ṭ, D t.
- Muṣṭafá Ghalfān : al-lisānīyāt al-‘Arabīyah, as’ilat al-manhaj, Dār al-Ward al-Urdunīyah, ‘Ammān, Ṭ : 1, sanat : 2013.